

على الدفاع عن حقوقهم ورفع أصوات الاستتكار ضد استخفاف السلطة بإرادتهم، والمطالبة بسن قانون انتخابي عصري، يهيب الظروف المناسبة لانتخابات حرة ونزيهة.

س ٣ - هناك كلام كثير في الشارع السوري حول عدم قدرة المعارضة على بلورة رؤية واضحة حيال هذه الانتخابات وعدم قدرتها على استقطاب الشارع السوري، لهذا فهي قررت المقاطعة حفاظاً على ماء الوجه، كيف ترد على هذا الكلام؟.

ج ٣- كان هناك شبه إجماع في إعلان دمشق على عدم المشاركة في هذه الانتخابات، ورغم إن معظم الأطراف كانت ترى منح المناطق الكردية خصوصية في تقدير المشاركة الانتخابية، على أساس إن الحركة الكردية تستطيع استثمارها سياسياً في حراك ديمقراطي شعبي، إلا أن الجانب الكردي في الإعلان أكد على ضرورة وحدة الموقف الوطني، والتعبير عنه بالمقاطعة - ترشيحاً وتصويتاً- رغم أن هذا الجانب يملك رصيماً شعبياً انتخابياً جيداً في المناطق الكردية، وقد أكد، أكثر من مرة، قدرته على تحريك الشارع في الدورات السابقة، أما حالة اليأس السائدة في معظم المحافظات السورية من جدوى خوض مثل هذه الانتخابات، فهي لا تعكس عدم قدرة المعارضة على استقطاب الشارع السوري، بل إن هذه المعارضة عبرت بصدق، من خلال قرار المقاطعة هذا، عن نبض هذا الشارع.

س ٤ - هل تعتقد بأن الشارع السوري سيلتف حول المعارضة ويقاطع الانتخابات؟ وما هي الوسائل التي ستعتمدون عليها في هذا الصدد، حيث لم يبق أمامكم سوى أيام معدودة؟

ج ٤- في الوضع الطبيعي، وبعيداً عن التدخلات والضغط، أعتقد أن الشارع السوري غير معني بعملية الانتخاب، خاصة بعد أن تركت التجارب المريرة للدورات السابقة لديه شعوراً عميقاً بالإحباط، تتلمسه أيضاً السلطة، التي تمارس أجهزتها مختلف وسائل التهيب والترغيب لزيادة عدد المرشحين بهدف تحريك العملية الانتخابية، والإحياء بوجود تنافس على الترشح، وسوف تسعى بالتأكيد في يوم الاقتراع إلى تهديد العاملين بالدولة بالعقوبات في حال امتناعهم عن التصويت، ورغم ذلك فإن من المتوقع أن تكون نسبة المقاطعة كبيرة، علماً أن الأطراف المعارضة تدعو الآن، بالوسائل المتاحة إلى المقاطعة، وتوعية المواطنين بأسبابها ودوافعها، من خلال بعض الندوات التي تقوم بها أطراف التحالف الديمقراطي الكردي في المناطق الكردية، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، كما وجهت الأمانة العامة لإعلان دمشق رسائل خاصة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، شرحت فيه طبيعة مثل هذه الانتخابات وأسباب مقاطعتها.

س ٥ - لم يتغير شيء من قبل السلطة السورية في الانتخابات التشريعية، من حيث قانون الانتخاب وحالة الطوارئ المفروضة منذ أربعة وأربعين، وغيرها من الممارسات.. في ظل هذا الواقع: هل يستطيع مجلس الشعب في دورته القادمة تحقيق التقدم على طريق الإصلاح المنشود؟؟؟

## لقاء مع

الأستاذ إسماعيل عمر

رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي

في سوريا (يكيتي)

حول انتخابات مجلس الشعب

س ١ - كيف تجد قانون الانتخابات السوري الحالي، في ظل الظروف التي تمر على المنطقة وعلى سوريا بشكل خاص؟.

ج ١- إن قانون الانتخابات السوري الحالي لا يتلاءم مع القيم الديمقراطية في التعبير عن إرادة المواطنين، وعن حقيقة تمثيلهم في مجلس الشعب، فالسلطة التي يقودها حزب البعث، بموجب المادة الثامنة من الدستور، وما تحتكره تلك السلطة من النفوذ ووسائل الإعلام والقمع، وما تتفرد به في الإشراف على اللجان الانتخابية وعلى صناديق الاقتراع وفرز الأصوات، تخوض الانتخابات باسم قائمة (الجبهة الوطنية التقدمية) كطرف منافس للمرشحين الآخرين، مما ينفي تماماً مبدأ تكافؤ الفرص في عملية التنافس في ظل غياب رقابة مستقلة، حيث يحل محلها في كل دائرة انتخابية قاض في القضاء غير المستقل .

كما إن تقسيم المرشحين إلى فئتين: الأولى للعمال والفلاحين، التي تضم الثلثين، في حين تضم الفئة الثانية بقية فئات الشعب، بنسبة الثلث، ينسف أحد أركان العمالية الديمقراطية التي تكون فيها النجاح للأغلبية، بينما في هذه الحالة يحدث كثيراً أن يفوز مرشح في الفئة (أ) رغم أنه يحصل على نصف أصوات مرشح آخر من الفئة (ب) في نفس الدائرة، وبالعكس... أما اعتبار المحافظة هي الدائرة الانتخابية، فإن من شأن ذلك حرمان المرشح من إمكانية التعريف بنفسه في المناطق البعيدة عن مكان إقامته ومحيطه الاجتماعي، في ظل استحداث الصناديق الجواله، وغياب الدعاية الحرة، والحرمان من وسائل الإعلام الرسمية التي تخدم فقط قائمة الجبهة... يضاف لما تقدم إن عدم اعتبار يوم الانتخابات عطلة رسمية، يضع الموظفين والعاملين في الدولة تحت رحمة وإرهاب السلطة التي تلزمهم على المشاركة والإدلاء بأصواتهم لصالح قوائم الجبهة.

س ٢ - برأيك إذا شاركت أحزاب المعارضة السورية في هذه الانتخابات. ألم يكن مجدياً أكثر من المقاطعة، وخاصة من ناحية طرح برنامجها على أكثر شريحة من الشارع السوري؟.

ج ٢- لا أعتقد إن المشاركة، بعيداً عن شروطها الضرورية، وفي ظل عدم تكافؤ الفرص، وغياب الأجواء الديمقراطية المناسبة، مجدية حتى من منطلق الاستثمار السياسي، بل بالعكس فهي تزيد من حالة الإحباط، وتسيء لجدوى النضال الديمقراطي الذي تعتبر الانتخابات إحدى وسائله الأساسية... وهذا لا يعني إن المقاطعة المقررة من قبل إعلان دمشق تعني تجاهل الانتخابات، بل إنها تعني المقاطعة الإيجابية التي تتطلب العمل على توسيع نطاقها من خلال تنظيم النشاطات الممكنة لتحريض المواطنين

لقاء مع  
الأستاذ محي الدين شيخ آلي  
سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في  
سوريا (يكيتي)

1- محي الدين شيخ آلي سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) (ألف مبروك على خروجك بالسلامة بداية ، وحيداً لو تعرفنا بنفسك ؟ شكراً على تهنتكم الحارة هذه، آملاً اقتراب ورؤية ذلك اليوم الذي يطلق فيه سراح جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في سوريا وفي مقدمتهم الأستاذ عارف دليلة، ميشيل كيلو، فائق المير، أنور البني وغيرهم، لتعود البسمة إلى وجوه ذويهم وأصدقائهم ويطوى ملف الاعتقال السياسي في بلدنا.

- من مواليد مدينة عفرين ١٩٥٣ لأبوين كرديين شيخ موسى آلي وحببية، درس الابتدائية والإعدادية في عفرين والثانوية والجامعية في حلب قسم الأدب الإنكليزي دون إكمالها بسبب تفرغه للشأن العام والعمل السياسي. في عام ١٩٦٨ انخرط في صفوف الحركة الكردية وفي ١٩٧٢ جرى انتخابه ممثلاً عن الطلبة ليحضر مع آخرين المؤتمر الحزبي الأول في كردستان العراق بإشراف السيد رشيد سندي ممثلاً للفقيد الراحل الملا مصطفى البارزاني. وفي المؤتمر الثاني ١٩٧٧ جرى انتخابه قيادياً في الحزب كما وأعيد انتخابه في المؤتمر الثالث ١٩٨٠ ليناط به مهام المكتب السياسي من علاقات وإعلام ومتابعة التنظيم في أوروبا.

في تشرين الأول ١٩٨١ احتدمت الخلافات في قيادة الحزب وكان أبرزها (الموقف من انتخابات مجلس الشعب ونشاط جمعية المرتضى لجميل الأسد، قضية الديمقراطية في سوريا بشكل عام وكذلك الموقف حيال الهجمات الظالمة للحرس الثوري الإيراني ضد شعب كردستان إيران وإعدام العشرات من كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني على أيدي قوات آية الله الخالي ومصطفى شامران...مسألة استقلالية منظمة الحزب في أوروبا عن فرع الديمقراطي الكردستاني العراقي، وجوب إجراء انتخابات حزبية في تنظيم الجزيرة...الخ)، حيث أودت هذه الخلافات إلى حصول افتراق في إطار الهيكل العام للحزب وتحوله إلى جناحين، جناح تمسك باسم الحزب الذي كان معمولاً به وجناح آخر تخلى عن الاسم وعقد مؤتمراً انبثق عنه حزب العمل الديمقراطي الكردي في سوريا الذي تحمل فيه م.شيخ آلي مسؤولية سكرتير هذا الحزب الجديد حتى عام ١٩٩٠ - ١٩٩٣ حيث تحققت وحدة اندماجية مع أكثر من فصيل من رحم الحركة الكردية في سوريا أبرزها جناح البارتي خط المؤتمر ١٩٨٨ بقيادة إسماعيل عمر، وليتم ترويجها بإعلان حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا - يكيتي - الذي وفي مؤتمريه الأخيرين ٢٠٠١-٢٠٠٥ جرى انتخابه سكرتيراً للحزب والأخ إسماعيل عمر رئيساً.

ج ٥- المعروف إن الانتخابات، من حيث المبدأ، باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل التغيير الديمقراطي، هي التي تعبر بالنهاية عن إرادة الشعب وتطلعاته نحو بناء دولة مؤسساتية حديثة، تحتمك للقواعد الديمقراطية، وتؤمن بتداول السلطة، وتقر بالتعددية السياسية والقومية، ولكي تتمكن الانتخابات من أداء مهمتها الديمقراطية، فإن صناديق الاقتراع يجب ألا تفصلها عن الناس حواجز الإرهاب، ولا تحيط بها الضغوطات والتدخلات من كل جانب، ولا تخفي داخلها نتائج مسبقة الصنع . لكن، ما حصل بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب، على مدى دوراته المتلاحقة، لم يترك سوى خيبات أمل مريرة، ولن تكون الدورة القادمة أحسن حالاً منها، لأن الأسباب التي حالت دون قيام مجلس الشعب بتجسيد وترجمة إرادة الناس في الإصلاح والتغيير، والتصدي لمهامه الدستورية، والإقدام بالتالي على إجراءات إصلاحية، تكمن أصلاً في مدى صلاحية قانون الانتخابات، الذي تم تفصيله على مفاصل النظام السياسي، الذي يحتكر فيه حزب واحد قيادة الدولة والمجتمع، بموجب المادة الثامنة من الدستور. تلك المادة التي يعتبر تعديلها المفتاح اللازم لمحاولة أي إصلاح سياسي منشود، ومن هنا، فإن من يشكلون غالبية أعضاء المجلس القادم هم أعضاء في حزب البعث، الذي يكون له بموجب هذا الاحتكار القرار الأخير والحاسم، أما بقية الأعضاء فهم موزعون بين حلفاء حزب البعث من بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، أو أنهم ممن حملتهم قوائم الظل الموازية لقائمة الجبهة، أو الذين وصلوا إلى المجلس من بوابات المال السياسي وغيره ...

ومن غير الممكن أن يتمكن مجلس الشعب، بمثل هذه التركيبة وهذا التوزيع لأعضائه، وبذلك الآلية التي يختار بها الأعضاء، أن يصبح أداة فعالة للتغيير والإصلاح، بل انه يصبح بهذه الحالة مؤسسة موازية للسلطة التنفيذية، ويفقد بذلك دوره في الرقابة والتشريع والتمثيل الحقيقي لمختلف مكونات الشعب السوري، فالإصلاح يحتاج لإصلاحيين يؤمنون به، وترتبط مصلحتهم بتحقيقه، وإذا كان الإصلاح يبدأ بتعديل المادة الثامنة من الدستور وإقرار قانون عصري للأحزاب يفسح المجال للتعددية السياسية والقومية وحرية التعبير،! كيف يمكن أن ننتظر من مجلس، يحتكر فيه حزب واحد غالبية المقاعد في إطار الاحتكار الدستوري، تسمى حصته، الغالبية في المجلس، عملياً قبل إجراء الانتخابات، أن يكون مهيباً للمباشرة بإصلاح حقيقي، خاصة وأنه المستفيد الوحيد من تطبيقات تلك المادة الثامنة، ولهذا يظل دور المجلس ضعيفاً وتظل قراراته مرهونة للسلطة، وللدلالة على ضعف فعالية هكذا مجلس فقد عرض على كل دوراته السابقة موضوع إعادة الجنسية للمواطنين الأكراد المجريين منها بموجب إحصاء ١٩٦٢ الرجعي، دون طائل، وكان الرد دائماً بأن القرار سياسي، بمعنى أن هناك مرجعية تشريعية أخرى غير مجلس الشعب، الذي يفترض به أن يكون أعلى سلطة تشريعية، لكن الوقائع وكثرة الأمثلة تثبت غير ذلك.

الإنسان وكذلك شخصيات وطنية ورجال دين أفضل حيال الإعتقال الذي تعرضت له والدعوة لإطلاق سراحي.

٦- أبرز ما قيل عنكم خلال فترة الاعتقال بأنك سياسي منكم وتنتقي الكلمات بروية لكي لاتزعج النظام السوري، ولاتشبه قضيتك قضية الشيخ محمد معشوق الخزنوي الذي كما يقال عنه بأنه تجاوز الخطوط الحمراء في لقاءاته مع البيانوني وآخرين معارضين للنظام السوري؟ فما الذي تجاوزته حتى تم اعتقالك؟ الفلق الذي ساور مجمل أحزاب والفعاليات الكردية في سوريا وخارجها كان مرده إنكار السلطات المعنية ومحاولتها التعقيم على واقعة الاعتقال، ومن هنا جاء التشبيه بالاختفاء القسري للمرحوم الشيخ محمد معشوق الخزنوي الذي كان رجل دين وطريقة ويشغل مهام النائب لرئيس مركز الدراسات الإسلامية في دمشق محمد حبش، بينما نحن في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي فلنا برنامجنا السياسي وأجندتنا المعروفة التي من بين أبرزها فصل الدين عن الدولة والسياسة، فالمسألة بالنسبة لنا ليست مسألة خطوط حمراء أو صفراء بقدر ما هي قضية قناعة بوجود وضرورة العمل في السياسة والشأن العام في الداخل السوري رغم كل العوائق والتبعات في ظل غياب قانون ينظم عمل الأحزاب.

٧- هل أنتم راضون عما قام به حزبكم من نشاطات خلال فترة اعتقالكم؟

أداء الحزب والنشاطات التي قامت بها منظماته وأصدقائه كانت متوازنة ومشروعة دفاعاً عن حياة ومصير سكرتيره المنتخب في مؤتمره العام، حيث أضافت صفحة غنية إلى صفحات التاريخ النضالي للحزب دفاعاً عن القضية العادلة لشعبنا الكردي في سوريا وأهمية العمل المشترك في الإطار العام لحركته السياسية والقوى الديمقراطية وكذلك الدور الإيجابي للوطنيين الغياري على اختلاف مشاربهم.

٨- في النهاية ما الذي تقوله للشعب السوري عامة وللشعب الكردي بخاصة؟

ما أود التذكير به بهذه المناسبة هو أن الشعب السوري بمختلف أطيافه ليس بشعب قاصر، إنه يستحق ويليق بحياة ديمقراطية تصان فيها كرامة المواطن وحقوق الإنسان، ولإمكان فيها للخوف من إبداء الرأي أو التمييز بسبب الدين والقومية والمعتقد... إنه شعب سلطان باشا الأطرش والشيخ صالح العلي وإبراهيم هنانو، يجسد نبضه اليوم وإلى حد كبير إعلان دمشق، حيث أن المناخات الديمقراطية تبقى تشكل العامل الأساس في إرساء أسس حوار بناء على طريق معالجة وحل القضايا بما فيها القضية الكردية، لنتحقق على أرض الواقع مقولة كلنا شركاء في هذا الوطن، وختاماً لا يسعني إلا وأن أتقدم بعميق الشكر والامتنان لجميع الإخوة العرب الذين ساهموا في حملة التضامن إبان فترة الاعتقال، وكل الذين شاركوا حزبنا والجماهير الكردية الغفيرة التي احتشدت في حلب وعفرين وأبدت فرحتها بإطلاق سراحي.

( كلنا شركاء ) ٢٠٠/٤/٢٢

له نتائج باللغتين العربية والكردية منشورة في الصحافة (السير - النهار - التحولات - شؤون الأوسط - الأهالي..) وفي دوريات كردية.

٢- ما سبب اعتقالك حسب التحقيقات التي جرت معكم؟ الاعتقال الكيفي بحق ساسة وأصحاب رأي ليس بالأمر المستغرب في ظل سياسة الحزب الواحد وحالة الطوارئ التي تفسح المجال واسعاً أمام صلاحيات وسلوكيات السلطات الأمنية التي تبقى لها هواجسها حيال تنامي نفوذ حزبنا في الداخل والخارج ونشاطه الإعلامي المتنوع ودوره في انتلاف إعلان دمشق، ناهيك عن الدعاية المغرضة واعتماد تلك السلطات في كثير من الحالات على معلومات وتقارير مبالغ بها.

٣- ما الذي تغير بعد اعتقالك بالنسبة إليك وبالنسبة لرفاقك في حزب الوحدة؟

أشكال الضغوط بما فيها الاعتقال الكيفي دون مذكرة قضائية بحق هذا وذاك من رموز حزبنا والحركة الكردية في سوريا لم ولن تحيدنا عن مواصلة نهجنا الوطني الديمقراطي المرتكز على مبدأ اللاعنف ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم السلم والحرية والمساواة.

٤- يقول البعض بأن سبب اعتقالك هو عدم الاستجابة منك لطلب الأجهزة الأمنية بالمثل أمامها لعدة مرات (فما رأيك بذلك؟)

نعم، حيث أننا نبقى على ثقة بأن تناول الشأن الكردي من المفترض أن يكون تناولاً سياسياً مسؤولاً، كونه يندرج في صميم قضايا البلد الهامة، ومن العبث حصره في إطار تعامل أمني وإبتدعاءات ممجوجة، فمسألة القومية الكردية في سوريا ليست مشكلة أمنية، إنها ذات بعد تاريخي - مجتمعي، ثقافي ولغوي، جذوره متأصلة في الأرض وليست مستضافة أو دخيلة على التاريخ والنسيج الوطني السوري.

٥- أكد حزبكم بأن اعتقالك جاء ليستهدف رموز الحركة الكردية ونتيجة للنهج الواقعي الذي تنتهجونه والبعض الآخر يرى بأنه كان اختصاراً لحزبكم الذي نجح فيه أما الآخرون يرون بأن حزبكم فشل في هذا الاختبار الذي كان من المفروض أن حافزاً للقيام بالاعتصامات والتظاهر في المناطق الكردية... فما رأيكم؟

نعتز بنهجنا الواقعي المستمد من نجاحنا في تشخيص لوحة مصالح شعبنا التي تبقى تشكل جزءاً لا يتجزأ من مصالح مجتمعنا السوري وتطوره الحضاري، ومن واجبا مواصلة كل الجهود والعمل دون كلل لسد الطرق أمام مساعي تحويل المناطق الكردية إلى ساحة توترات وعصبيات تنال من السلم الأهلي والعيش الآمن للجميع، وبالتالي فإننا وبهدف تحقيق مطالب وأهداف معينة لانتشعج إقامة تظاهرات أو إعتصامات في تلك المناطق تجنباً للفتن واستغلال الفلتان الشعارتي... فكان أداء حزبنا مسؤولاً ومتوازناً في مخاطبة الرأي العام حيث حالفه النجاح في حشد مواقف معظم النخب السياسية والثقافية ومحبي حقوق